إعادة قراءة العلاقة المتبادلة بين القانون والأخلاق اعتماداً على الأحاديث الإسلامية

الدكتور محمد تقي اسماعيل بورمعلم
استاذ مساعد في قسم العلوم القرآنية والحديث ، جامعة مازندران ، ايران
m.esmaeilpour@umz.ac.ir

The Theory of Syntactical Factor and the Rules of Transformational Grammar - Comparative Study

Dr. Muhammad Taqi Ismail Bormoallem
Assistant Professor, Department of Quranic and Hadith Sciences, Mazandaran University, Iran

الملخّص :

الأخلاق والقانون هما عاملان يتحكمان في السلوك البشري وبينهما علاقة مباشرة متبادلة. تعتبر العلاقة بين الأخلاق والقانون من أهم القضايا في فلسفة القانون وقد أصبحت ذات أهمية متزايدة في الفكر المعاصر. لعبت الأخلاق حتى الآن دوراً هاماً في توجيه القانون. نطاق الواجبات الأخلاقية واسع جداً ؛ هذه الواجبات متجذرة في الدين من ناحية، وتنسجم مع سياق العادات والتقاليد الاجتماعية من ناحية أخرى، تعمل الأخلاق كرادع داخلي كما يعمل القانون كرادع خارجي. إذا كان المجتمع يريد السعادة والرضا بين أفراد الشعب، فهو بحاجة إلى النظام والإدارة، ولن يتحقق هذا إلا إذا كان القانون والأخلاق يكمل كل منهما الآخر في هذا المجال. وتحتاج صحة ونمو المجتمع البشري إلى مثل هذا المكمل أيضًا.

تسعى الدراسة الحالية إلى شرح العلاقة بين القانون والأخلاق في أحاديث الشيعة والسنة مع تقييمها. في كما تقدم في هذا المقال آراء المعارضين والمؤيدين فيما يتعلق بالعلاقة بين القانون والأخلاق، ومن ثم تقييم هذه النظريات، يتم التعبير عن الاختلافات والقواسم المشتركة بينهما.

الكلمات المفتاحية : الأخلاق ، القانون ، الأحاديث الإسلامية ، فلسفة القانون .

Abstract:

morality and law are the two controlling factors of human behavior that are correlated with one another. the relationship between ethics and law is one of the most important issues in the philosophy of law. ethics plays a role in shaping rights. The range of ethical tasks is immense; on one side is rooted in religion, and on the other hand, the fields of etiquette are harmonized. It is an internal inhibitor factor and an external inhibitor factor. If society wants happiness and public satisfaction, it needs discipline and management, and that will not be achieved unless they are complementary to one another. The health and growth of human society also require an addition.

the present study tries to explain the relation of human rights and morality in the right of shia and sunni narratives. also in this article, the views of the opponents and the proponents about the relationship of law and ethics have been raised and the funds and the sharing of these two categories are stated.

key words : morality , law , Islamic tradition , philosophy of law .

المقدمة :

إحدي الفروع المتعلقة بالبحوث الأخلاقية هي علاقة الأخلاق بالعلوم والحقائق الأخرى مثل الدين والقانون والحضارة والثقافة والفلسفة والسياسة والفن والتربية والتعليم، وإلخ. تعد دراسة العلاقة بين الأخلاق والقانون قضية أساسية اهتم بها كثيرون.

القانون، مثل الأخلاق، ظاهرة اجتماعية. القانون هو مجموعة من القواعد التي وضعتها سلطة ذات مصداقية للمصلحة العامة وتسعي لتحقيق غرض أخلاقي. وليس هناك انطباع واحد للمفاهيم الأخلاقية من قبل الأشخاص والمجتمعات المختلفة، ولكن هناك إجماع على بعض المبادئ الأخلاقية، لكن الاختلافات تتراءي أكثر وضوحاً في التطبيق العملي للمبادئ الأخلاقية.

تحتوي الأخلاق على قواعد يجب اتباعها لتحقيق الكمال، والغرض منها التمييز بين الخير والشر. الفضائل الأخلاقية تؤدي إلى سعادة الإنسان والرذائل تؤدي إلى الضياع والهلاك. لذلك تعتبر الرذائل والفضائل من الملكات وفي الواقع تناقش الأخلاق هذه الملكات. ترتبط الأخلاق، وهي الحكمة العملية، ترتبط بالأفعال الإرادية للإنسان، والتي تشمل النفس البشرية والحقيقة، وتعلو على الأفعال الطبيعية للإنسان وتتعامل مع ما يجب فعله وما لا يجب فعله. الغرض من علم الأخلاق هو أن يقوم الإنسان بالأعمال الصالحة التي لها قيمة روحية عالية بكل السهولة.

الأخلاق هي أهم مصدر للقانون، ومن يضع القانون لا يمكن أن يكون غير مبال بالأخلاقيات السائدة علي البيئة. لذلك، يعتمد الحفاظ على النظام وتطبيق القانون على مراعاة القواعد الأخلاقية. كلما زاد نمو الفرد والمجتمع في الفضائل الأخلاقية، تزاد مكانة القانون والناس يزداد التزامهم بحقوق بعضهم البعض.

الحقوق الفردية في المجتمعات التي لا تؤمن بالأخلاق غير مستقرة للغاية. إذا كان كل من الفرد أو المجتمع لم يطبق الأخلاق الإنسانية، فلن يكون للحق معنى مطلق ؛ والمقصود بالأخلاق هنا ليست الأخلاق الدينية فحسب إذ لا

يمكن اعتبار الدين المصدر الوحيد والفريد للقواعد الأخلاقية، بيد أنه يمكن اعتبار الدين أهم مصدر للأخلاق ؛ لأن معظم القواعد التي لها وجوه أخلاقية اليوم متأثرة بالأوامر الدينية والأفكار السامية للأنبياء، وحتى الأخلاق والدين من القوى التي تخلق الحقوق. في هذه الدراسة، تتم في هذا المقال أولاً دراسة دلالات موضوعي الأخلاق والقانون ومن ثم تدرس القواسم المشتركة والاختلافات فيما بينهما وتأثيرهما على بعضهما البعض وعلاقتهما في التقاليد الإسلامية كما تدرس العلاقة بين القانون والأخلاق أخيراً.

التعرف علي المفاهيم

أ) تعريف الحقوق

قدم علماء القانون والفقهاء تعريفات عديدة للقانون. ورد في تعريف القانون: «مجموعة القواعد العامة التي تظهر بشأن سلوك الأشخاص الذين يعيشون في المجتمع أو تغلب على أجهزة الحكومة التي تحكم المجتمع أو تظهر علاقة الأفراد بأجهزة الحكومة وفي صلتهم بالوحدات السياسية الأخرى وتنفيذه مكفول من قبل الحكومة». (مدني، ١٣٧٧ش، ص ٢٩). كما جاء في تعريف آخر للقانون أنّ: «القانون هو مجموعة من القواعد العامة والملزمة التي تحكم الحياة الاجتماعية للإنسان وتضمن تنفيذها من قبل الحكومة». (كاتوزيان، ١٣٥٢ش، ج١، ص ٤٦٢).

ذكر الفقهاء المسلمون في تعريف القانون: بأنه «مجموعة من القوانين واللوائح الاجتماعية التي صاغها ربّ الإنسان والعالم، من أجل تحقيق النظام والعدالة في المجتمع الإنساني لضمان سعادة المجتمع». (جوادي آملي، ١٣٨٣ش، ص ٧٥).

لذلك وفقًا للتعريفات السابقة، يمكن عرض تعريف أكثر شمولاً للقانون بأنّ: القانون هو مجموعة من القواعد التي وضعتها سلطة قانونية معتمدة تحكم المجتمع في فترة معينة وتلزم أفراد الشعب للقيام بفعل شيء أو تركه. الحقوق التي يتم سنها تحكم علي الأفراد وهم لهم الحق مع بعضهم البعض وهم ملزمون بمراعاته لأنه يساهم في صحة المجتمع.

قُسّم القانون إلى القسمين: المالي وغير المالي: الحق غير المالي هو امتياز يهدف إلى تلبية الحاجات العاطفية والأخلاقية للإنسان بحيث لا يمكن تقييمه بالمال والتبادل به. مثل حق الزواج، وحق الأبوة والبنوة، وحق الولاية، إلخ. الحق المالي هو امتياز يمنحه قانون أي دولة لتلبية الاحتياجات المادية للأفراد. هذا النوع على عكس المجموعة الأولى، يمكن تبادله واستبداله بالنقود مثل الحقوق الملكية وحق الانتفاع وما إلى ذلك. (كاتوزيان، ١٣٩١ش، ص١١).

ب) تعريف الأخلاق

الأخلاق هي جمع "الخُلق" و"الخُلُق". تعود هاتان الكلمتان أساسًا إلى نفس الجذر. "الخَلْق" يعني الجسد والصورة والشكل الذي يراه الإنسان بالعين، و"الخُلُق" يعني القوة والميزات والصفات الداخلية التي تُرى بعين القلب. (راغب أصفهاني، ١٤٠٤ق، تحت جذر خلق)

هناك تعاريف عدة للأخلاق. الأخلاق هي القواعد الضرورية للعمل الخيري والوصول إلي الكمال. في الواقع من خلال الأخلاق يتم الحصول على معيار لما هو جيد وما هو شر. تتعلق الأخلاق بالأعمال التي تفعل عن ارادة وتحت قيادة العقل، أي أن الأفعال الغريزية لا تستند إلى الأخلاق، من المهم أن يتمكن الإنسان أن يفعل شخص ما شيئًا سيئًا أو لا يفعله.

كما جاء في تعريف الأخلاق أن «القيام بالأعمال الصالحة وتجنب الأعمال القبيحة بحرية، أي دون أن تم تحدد هذا العمل منّا بعوامل ميكانيكية مائة بالمائة. وبالطبع فإن جذره الأساسي هو: البحث عن الكمال وهو الضمير الداخلي الذي يقول لنا أن نستخدم حريتنا في اختيار الأعمال الصالحة وتجنب الأعمال القبيحة» (جعفري، ١٣٨٣ش، ص ٥٩).

وقد اعتبره علماء الأخلاق الإسلامية علمًا "تُعرف به طريقة الحصول علي السعادة وما ينقذ الروح أو يهلكها" (نراقي، ١٣٧٨ش، ص ٤٧).

يعتقد البعض أن الأخلاق طبيعية ولا يمكن فصلها عنها، والبعض الآخر يعتقد أن الأخلاق ليست طبيعية ولا تتعارض مع الطبيعة، ولكن الناس خلقوا

بحيث يمكنهم أن يتخلقوا بأي أخلاق. (نصير الدين الطوسي ١٣٦٩ش، ص ١٠٢).

كما قيل إن "الخلق هو ملكة نفسانية والتي تنبثق منها الأفعال بسهولة، وهي تنقسم في حد ذاتها إلى قسمين: الفضيلة والرذيلة. وتشمل الفضائل الأخلاقية الصفات الحميدة مثل العفة والشجاعة. والرذائل الأخلاقية خصائص سيئة، مثل الفسق والخوف. بالطبع عند استخدام الأخلاق أو الخلق، يتم فهم الأخلاق الحميدة والفضائل في المقام الأول". (طباطبائي، ١٣٩٢ش، ج١٩، ص ٣٦٩)

كما ذُكر أن الأخلاق هي "صفات روحية وباطنية" (مكارم شيرازي، ١٩٩٨، ج ١، ص ٢٤) وحالة داخلية للإنسان، و"هدفها هو تحقيق السعادة والكمال". (الكعبي، ٢٠٠٣، ص ١١٨) لهذا السبب يدور النقاش في القاعدة الأخلاقية حول داخل الإنسان والقيم الأخلاقية، والميول الطبيعية، والالتزامات الداخلية، والفضيلة والرذيلة. لذلك فإن أهم ما في الأمر هو تقسيم الأخلاق إلى الخير والشر، بعضها مستقر وبعضها غير مستقر، والهدف من الأخلاق القيام بالأعمال الصالحة والتجنب عن الأعمال القبيحة ويمكن للإنسان أن يحقق السعادة والكمال بأداء الأعمال الأخلاقية.

لذلك تنقسم عادات الإنسان إلى أخلاق حميدة وخصائص حسنة ؛ وأخلاق رديئة وخصائص سيئة، والقواعد الأخلاقية هي مقياس التمييز بين الخير والشر، ويحترمها الإنسان في ضميره، ومن الضروري أن يراقبها في الحسنات للوصول إلي إلى الكمال المنشود.

وجوه الشبه والاختلاف بين القانون والأخلاق

القانون والأخلاق لهما فروق وقواسم مشتركة، نناقشها من حيث الاختلافات والقواسم المشتركة بين المجموعتين فيما يلي:

أ) وجوه الاختلاف

١. عالم الأخلاق واسع جداً، بينما نطاق القانون محدود. على سبيل المثال، تملي الأخلاق أن يساعد الغني جميع أقاربه المحتاجين والفقراء، لكنه قبل

حقوق هذه المساعدة كالتزام بدفع الصدقات، وأكثر من ذلك، ليس لديه ضمان تنفيذي ولا يمكن التحكم به. إن نطاق الواجبات الأخلاقية المتجذر في الدين من ناحية والمرتبط بالعادات والتقاليد من ناحية أخرى، واسع للغاية، لكن نطاق تطبيق القواعد القانونية يقتصر على الروابط الاجتماعية للأفراد وسلوكهم الخارجي. ومن ثم مصدر الأخلاق والقانون أيضاً منفصل. تنشأ القواعد الأخلاقية من الإلهام الإلهي ومن مؤسسات الضمير الفردي أو الجماعي، لكن القانون ظاهرة تنبثق قواعدها العديدة من الإرادة الحرة للبشر. في الواقع، تغطي القاعدة الأخلاقية العلاقات الفردية والاجتماعية على حد سواء، لكن القاعدة القانونية تخص تنظيم السلوك الاجتماعي ؛ لذلك فإن تقسيم الأخلاق إلى الأخلاق الفردية والاجتماعية أمر صحيح، لكن هذا التقسيم غير صحيح في القانون.

٢. إن ضمان تطبيق القواعد القانونية مادية تجبر الناس على فعل الأعمال أو عدم فعلها، بل إن الأمور الجنائية تحدد عقاب الأفراد، في حين أن ضمان تطبيق القواعد الأخلاقية له جانب روحي وضميري وديني. الأحكام القانونية لها ضمانات التنفيذ القانونية والمادية والخارجية، على عكس الأحكام الأخلاقية التي لا تضمنها القوة الجسدية أو التهديد ؛ بل هو أقصى درجات المديح والإدانة وما شابه ذلك ؛ أي أن الضمانات التنفيذية في الأخلاق هي مجرد مسائل داخلية. (فرانكنا، ١٣٨٣، ص ٣١)

٣. الغرض من القانون هو تحقيق الأمان وإقرار النظام والعدالة والصحة والرفاه الاجتماعي في المجتمع، وإن كانت هناك بعض التجاوزات. لكن هدف الأخلاق هو إصلاح الأفراد والمجتمع والنظر في كمال البشر وتعاليهم وسعادتهم. لهذا السبب يدور النقاش في القاعدة الأخلاقية حول الإنسان الداخلي، والقيم الأخلاقية، والميول الطبيعية، والالتزامات الداخلية، والفضيلة والرذيلة ؛ مثل الفطنة أو الحكمة، والعدل، والشجاعة، والعفة، والصدق، الوفاء بالأمانة، والحب، والإحسان، والتواضع، والكرم، وكذلك مناقشة اللذة والألم، والمنفعة والخسارة، والزهد والعزلة،

والارتباط بالناس، وكذلك أخلاقيات العقل وأخلاقيات الإرادة وإلخ. وعليه، يلتزم الرجل الأخلاقي بسيادة القواعد القانونية إلى الحد الذي يحقق أهدافها المتمثلة في سعادة الإنسان وكماله، لكن الرجل القانوني يلقي بالمفاهيم الأخلاقية في الإطار القانوني، وبقدر ما توفر تلك المفاهيم أهدافًا قانونية يريدها ويقبلها.

٤. اللوائح القانونية التي يقرها البرلمان أو مجلس النواب ويضمن تنفيذها القضاء. لكن القاعدة الأخلاقية شيء لا يمكن للسلطة التشريعية والقضائية فرضه منطقياً. (اتكينسون، ١٩٩١، ص ١٧)

٥. القاعدة القانونية التي تنظم السلوك الخارجي للإنسان ولا تتدخل في الضمير والدوافع الداخلية. على سبيل المثال، يعد الالتزام بقوانين المرور قاعدة قانونية أساسية ؛ على الرغم من أن هذا السلوك ناتج عن الخوف من غرامات شرطة المرور ؛ ولكن يعتبر هذا السلوك سلوكًا أخلاقيًا إذا توقف السائق عند الإشارة الحمراء لدوافع ضميرية لاحترام الآخرين والإيمان بالنظام.

٦. يفرض القانون عقوبات إلزامية على من قام بمعارضة مظاهر قانونية وخرق القانون، ولا علاقة له بالنوايا الداخلية للأفراد ؛ بينما القاعدة الأخلاقية تلاحظ الدافع من الفعل ؛ أي أنه يدرس الدافع والغرض من الإجراء والقواعد من خلال هذه الدوافع الداخلية ونهايات العمل ؛ على سبيل المثال، يتماشى العمل التطوعي أحيانًا مع المبادئ الأخلاقية، إذا كان الغرض من العمل هو التبرع وفعل الخير، وأحيانًا يتعارض مع المبادئ الأخلاقية، إذا كان الغرض هو الفخر أو المصالح الأخرى.

ب) وجوه الشبه

القاعدة القانونية، على الرغم من أنها بعيدة كل البعد عن القاعدة الأخلاقية في الطبيعة، إلا أنه يلاحظ في كثير من الحالات أن القانون الوضعي المعاصر يعتمد على القواعد الأخلاقية في وضع القانون ويحاول تنسيق ومواءمة القاعدة القانونية مع القاعدة الأخلاقية. كثير من القواعد الأخلاقية مكسوّة

بثياب قانونية ؛ ومنها: قاعدة الالتزام بتنفيذ العقد والالتزام بإعادة القرض، وعدم جواز إلحاق الأذى بالآخرين، وكذلك القواعد التي تعاقب على انتهاك الذات أو شرف الآخرين وكرامتهم، أو تحريم التكديس غير المشروع للثروة وتحريم الرشوة والغش واصدار الشيكات بلا رصيد. على سبيل المثال هناك قانونان يؤكدان على الأخلاق في العلاقات القانونية هما:

١. المادة ٦ من قانون المرافعات المدنية: "العقود والتعاقدات المضرة بالنظام العام أو المخالفة للأخلاق الحميدة لا يمكن تنفيذها أمام القضاء."
٢. المادة ٩٧٥ من القانون المدني: "لا يجوز للمحكمة تنفيذ القوانين الأجنبية أو العقود الخاصة المخالفة للأخلاق الحسنة حتى لو كانت هذه القوانين مباحة من حيث المبدأ."

على الرغم من التمييز بين الأخلاق والقانون المذكور أعلاه، إلا أنه لا يمنع وجود صلة عميقة بينهما القائمة على المبادئ المشتركة. الأخلاق هي الشيء الذي يؤسس القانون الكثير من قواعده على أساسه، لأن القانون مظهر من مظاهر أخلاقية، وكل نظام قانوني له نظام أخلاقي بجانبه. القانون مثل الأخلاق، يهتم بتربية الناس الطيبين (Holmes. 1993.47). ومع ذلك، هناك حالات في القانون لا تتوافق مع ظاهر الأخلاق وتتطلب سلوكًا أخلاقيًا بخلاف القانون المعمول به. على سبيل المثال، في مناقشة الانتقام، إذا كانت هناك شروط ذلك، وفقًا للمادة ٣٨١ من قانون العقوبات الإسلامي، هناك حق في الانتقام للأولياء، لكن الأخلاق تنادي إلى التصفح والمغفرة أكثر.

العلاقة والصلة بين القانون والأخلاق

يرتبط القانون والأخلاق ببعضهما البعض ويتأثران وهذا هو الذي ندرسه بشكل منفصل فيما يلي:

أ) مكانة الأخلاق في الالتزام بالقانون

في نظام حقوق الإنسان الإسلامي، يتم ضمان تنفيذ القوانين الحقوقية من خلال الالتزام بالقيم الأخلاقية. يعتبر القرآن الكريم المبادئ الأخلاقية على أنها الضامن الأعلى لتطبيق الأحكام الإلهية.

في الآية ١٥٢ من سورة أنعام، بعد سلسلة من الأوامر والتعليمات الشرعية التي ينص عليها - عدم التعدي على ممتلكات اليتيم، وعدم الاختلاس في الكيل والوزن، والعدالة في الكلام - يقول الله تعالى في نهاية الآية ((لعلكم تذكرون)) أي إن الله سبحانه وتعالي يوضح للبشر أن مراعاة هذه التعاليم القانونية ليست قاعدة شرعية للإسلام فحسب، بل هي أيضًا أخلاق بشرية يجب على جميع البشر بذل كل جهد لمراعاتها.

لذلك حاول الإسلام أن يأخذ عنصر الأخلاق في العلاقات القانونية والاجتماعية في الاعتبار، على سبيل المثال، بالإضافة إلى القصاص، فقد أثار أيضًا قضايا مثل التضحية بالنفس والتسامح والعفو (البقرة، ١٧٨)

مثال آخر يمكن الاستشهاد به هو أنه بعد الهوس المبكر في الزواج، يصبح الاهتمام برفاهية الزوجة وسعادتها أهم قوة ربط في العلاقة بين الزوجين. الزوجان مسؤولان عن الراحة والتعاسة والثراء والفقر لبعضهم البعض في جميع الظروف. تعني كلمة الالتزام التحصيل العقلاني، والذي يتطلب من الشخص أن يلتزم بأفعال معينة أو حالة من الانتماء العاطفي أو الفكري على المثل الأعلى. يعني الالتزام أيضًا الاستمرارية المستقرة في نوع من النشاط والظروف. المسؤولية التي هي علامة على الالتزام، توفر مقياسًا من خلاله يمكن للزوجين قياس أنفسهم.على الرغم من أن بعض الأزواج في بداية حياتهما معًا ملتزمان بالعلاقة الزوجية، إلا أن مستوى التزامهم قد لا يكون كذلك بحيث يمكنهما المقاومة مقابل ما لا مفر منه من العواصف التي تسببها مشاكل الحياة الزوجية. في الواقع تتميز الزيجات الناجحة على ثلاثة عناصر أساسية وهي: الجذب والتفاهم والالتزام. بدون أي التزام سيكون أي علاقة سطحيًا وظاهريًا وبدون توجيه واتجاه. يعد الالتزام بالعهد والوفاء به من السمات الأخلاقية المهمة التي يوليها الأزواج اهتماماً في المواقف الحساسة لتجنب المشاكل والاختلافات في البيئة الأسرية.

يقول رسول الله (ﷺ): "عهد الله جدير بالوفاء". (باينده، ١٣٧٠ش، ص ٣٠٥)

كما ورد الوفاء بالعهد في كلام الإمام علي (عليه السلام) على النحو التالي: ((وَ انْ عَقَدْتَ بَيْنَكَ وبَيْنَ عَدُوّ لَكَ عُقْدَةً، اَوْ اَلْبَسْتَهُ مِنْكَ ذِمَّةً، فَحُطْ عَهْدَكَ بِالْوَفاءِ، وارْعَ ذِمَّتَكَ بِالاَمانَةِ، واجْعَلْ نَفْسَكَ جُنَّةً دُونَ ما اَعْطَيْتَ، فَاِنَّهُ لَيْسَ مِنْ فَرائِضِ اللّهِ شَيْءٌ النّاسُ اَشَدُّ عَلَيْهِ اجْتِماعاً، مَعَ تَفَرُّقِ اَهْوائِهِمْ وتَشَتُّتِ آرائِهِمْ، مِنْ تَعْظيمِ الْوَفاءِ بِالْعُهُودِ. وقَدْ لَزِمَ ذلِكَ الْمُشْرِكُونَ فيما بَيْنَهُمْ دُونَ الْمُسْلِمينَ، لِما اسْتَوْبَلُوا مِنْ عَواقِبِ الْغَدْرِ. فَلاتَغْدِرَنَّ بِذِمَّتِكَ، ولاتَخيسَنَّ بِعَهْدِكَ، ولاتَخْتِلَنَّ عَدُوَّكَ، فَاِنَّهُ لايَجْتَرِئُ عَلَى اللّهِ الاّ جاهِلٌ شَقِيٌّ، وقَدْ جَعَلَ اللّهُ عَهْدَهُ وذِمَّتَهُ اَمْناً اَفْضاهُ بَيْنَ الْعِبادِ بِرَحْمَتِهِ، وحَريماً يَسْكُنُونَ اِلى مَنَعَتِهِ، ويَسْتَفيضُونَ اِلى جِوارِهِ .فَلا اِدْغالَ ولا مُدالَسَةَ ولا خِداعَ فيهِ. ولاتَعْقِدْ عَقْداً تُجَوِّزُ فيهِ الْعِلَلَ، ولاتُعَوِّلَنَّ عَلى لَحْنِ قَوْلٍ بَعْدَ التَّأْكيدِ والتَّوْثِقَةِ))

((ولايَدْعُوَنَّكَ ضيقُ اَمْرٍ لَزِمَكَ فيهِ عَهْدُ اللّهِ اِلى طَلَبِ انْفِساخِهِ بِغَيْرِ الْحَقِّ، فَاِنَّ صَبْرَكَ عَلى ضيقِ اَمْرٍ تَرْجُو انْفِراجَهُ وفَضْلَ عاقِبَتِهِ خَيْرٌ مِنْ غَدْرٍ تَخافُ تَبِعَتَهُ، واَنْ تُحيطَ بِكَ مِنَ اللّهِ فيهِ طِلْبَةٌ ، لاتَسْتَقيلُ فيها دُنْياكَ ولاآخِرَتَكَ.)) (سيد الرضي، ٢٠٠١، ص ٣٣٩)

تُظهر دراسة حالات النزاع الأسري أن الأخلاق أكثر تأثيرًا في حقوق الأسرة من أي فرع آخر من فروع القانون. في الأسرة يحكم القانون والأخلاق معًا، لكن الأخلاق هي السائدة. إن مصدر السلوك الجيد والمحبة والاحترام ومراعاة الواجبات والمسؤوليات من قبل الزوجين هو الأخلاق والمبادئ.

أثبتت التجربة أنّ استخدام القوة والضغط في كثير من الحالات ليس له نتيجة منشودة وسارة فحسب، بل له أيضًا تأثير سلبي ومدمّر. في الأسرة يتشابك القانون والأخلاق بشكل لا يمكن تمييزه عن الآخر. إن التزام الرجل والمرأة بتعزيز أسس الأسرة وتنشئة أطفالهما وتهيئة الطفل في طاعة والديه هو أحد القواعد الأخلاقية التي لا يجوز لأحد رفعها في المحكمة.

يمكن رؤية تأثير الأخلاق على القانون الجنائي بوضوح أنّ الاحتيال وخيانة الأمانة والخداع والاحتيال والأعمال الفاحشة والرشوة والتزوير والاختلاس والقتل والسرقة وأي شيء له جانب سلبي أو يضر بالنظام العام يتعارض مع

المبادئ الأخلاقية التي يحظرها القانون أيضًا. التنفيذ الصارم للوصايا، ورفض الأمانة، وحضانة أرواح وممتلكات الأطفال ورعاية المشردين والأيتام، ومراعاة الحقوق، هي من بين المبادئ الأخلاقية التي أصبحت قانونًا. من وجهة نظر أخلاقية، يجب تجنب أي شيء يضر بالآخرين ؛ كما ورد في المادة ٤٠ من الدستور، لا يجوز لأي شخص استخدام ممارسة حقوقه على حساب الآخرين أو الإضرار بالمصلحة العامة.

وبحسب ما قيل فإن أثر الأخلاق في الالتزام بالقانون واضح.

ب) مكانة القانون في خلق القيم الأخلاقية

مثلما تؤثر الأخلاق على مراعاة الحقوق والقوانين، كذلك يؤثر القانون على خلق القيم الأخلاقية.

عندما يكون الفعل مجرماً قانوناً فإنه لا يجد مظهراً لطيفاً بين العرف والمجتمع، وبمرور الوقت يعتبر الفعل قبيحاً بين العرف ويفسر على أنه مخالف للقيم الأخلاقية، خاصة وأن قوانيننا مستمدة من الفقه وتعاليم الشريعة، والعرف، وفقًا للمعتقدات الدينية، يعتبر السلوك المخالف للقانون مخالفًا للمعتقدات الدينية ؛ ومع ذلك، فإن المعتقدات الدينية هي أيضًا إحدي الجذور الرئيسية في تحديد القيم الأخلاقية في المجتمع.

تحليل وجهات النظر حول العلاقة بين القانون والأخلاق

أ) العلاقة بين القانون والأخلاق من وجهة نظر المعارضين لها

يعتقد بعض العلماء والفقهاء أنه لا توجد علاقة بين القانون والأخلاق. في كتابات أرسطو يمكن للمرء أن يتتبع جذور الفصل بين الأخلاق والقانون، فهو "يقسم الحكمة إلى الأخلاق والتدبير المنزلي والسياسة المدنية. ويناقش المنزل والسياسة المدنية العلاقة بين أفراد الأسرة والمجتمع والدولة، ما يسمى الآن القانون، على الرغم من أن هذه الأمور لا يورد في الحقوق، ولكن ما يسميه العلماء سياسة المنزل. إنها أساس القواعد التي يتم مناقشتها في القانون". (كاتوزيان، ١٣٥٢ش، ص ٣٩١). فهو يعتقد أن أفعال الإنسان لها نهاية وأن

الغايات المرغوبة للإنسان لها مستويات، فما هو النهاية المرغوبة الكلية والمطلقة هي بالتأكيد السعادة والفرح، لكن هذه السعادة تختلف باختلاف الناس. يهتم البعض بالملذات، والبعض الآخر يهتم بالثروة والمجتمع، ولا يحقق أحد هدفه إلا إذا قام بالواجب المنوط به على أكمل وجه، وأداء الواجب على أفضل وجه لأي كائن هو فضيلته. لذلك نهاية الإنسان المنشودة تعني السعادة والنعيم الحاصلان من خلال الفضيلة.

بالطبع، "أرسطو يوازن بين الحقوق الطبيعية والحقوق القانونية، ولكن لم يطرح قضية التضارب بين الأخلاق والقانون صراحة ويمكن القول إن المؤسستين في رأيه لم تكونا مستقلتين عن بعضهما البعض. إنه توفير رفاهية الإنسان في المجتمع (كابلستون، ١٣٧٥، ص ٣٧٩؛ ويل دورانت، ١٣٧٦، ص٧٢).

في القرن الثامن عشر، أدى تأمين حرية المعتقد والدين إلى الفصل بين حقوق وأخلاق حيث زاد انصار هذا الاتجاه. اهتم حكماء هذا القرن بالحقوق الفردية واحترام الإنسان، واعتبروا سيادة القانون على الضمير الإنساني مناقضة لحريته.

أعلن المفكر الألماني توماسيوس في القرن الثامن عشر أنّ القانون ينظم الروابط الخارجية للأفراد، لكن الأخلاق تحكم الحياة الداخلية وسلوك الإنسان. ووفقاً له، فإنّ الأخلاق معنية بضمير المرء والغرض منها هو توفير السلام الداخلي. والحقوق هي التي تحكم علاقات المرء بالآخرين. نتيجة لذلك، يمكن فرض واجبات قانونية على الأفراد بالقوة، لكن الواجبات الأخلاقية، لأنها مفروضة على ضميرهم الداخلي، لا يمكن أن تخضع بلإكراه والإجبار من قبل السلطات العامة. (أبو السعود ١٩٩٤ ص ٣٤).

أصرّ كانت قبل كل شيء على فصل القانون عن الأخلاق. يعتبر كانت أنّ أصل كلّ الخير هو النية الحسنة ؛ في رأيه العمل الأخلاقي هو الذي تمّ بحسن نية، أي من أجل أداء واجب، والشخص الذي يفعل شيئًا على أمل الثواب أو خوفًا من العقاب لم يفعل حسنًا.، لأنّ تحقيق الربح أو الاجتناب عن الخسائر

ليس له قيمة أخلاقية. لذلك حسب هذا التفكير، الأخلاق يشير فقط إلى الشؤون المعنوية. لكن في القانون، مقدار تقييم عملهم هو أنفسهم. لا يمكن للسلطات العامة التحقيق في الشؤون النفسانية، لذلك لا يتعامل القانون أبدًا مع المحفزات المعنوية ويقتصر عملها على العالم الخارجي. عمل الفقيه النمساوي هانز كيلسن، في نظريته الشهيرة، بجد على صقل علم القانون المختلط بالعلوم الأخرى، وخاصة الأخلاق.. ١٩٨٧ Barbara.25).

ب) العلاقة بين القانون والأخلاق من وجهة نظر المؤيدين لها

على النقيض من العلماء الذين يعارضون الارتباط بين القانون والأخلاق، هناك علماء يوافقون هذا الارتباط ويقولون: "الحق والأخلاق مسألتان مترابطتان، وغياب إحداهما يتسبب في تذبذب الآخر، تمامًا مثل استعادة الحق وهي تتطلب وجود جو أخلاقي في الفرد والمجتمع، ومركزية الحق ومحوريته يتسببان ويدفعان إلي فضائل الأخلاق الحميدة والتطهير والنقاء الروحي "(جوادي آملي،١٣٨٤، ص٤٩).

كان سقراط يبحث عن الأساس العملي والعقلاني للأعمال الخيرية والصالحة. لقد اعتبر الشر خطأ وجهلاً، وقال إن الناس لا يلاحقون الشر عن قصد وعن علم، وإذا أدركوا الخير والصلاح طبعاً اختاروه، ولم تكن تعاليمه الأخلاقية مجرد مواعظ ونصائح. فكان « اهتمامه الأكثر نحو الأخلاق، وكان أساس تعاليمه أن الإنسان يسعى وراء السعادة والنعيم ولا واجب له إلا تحقيقهما. ولكن سعادة الأفراد لا تتحقق بالحصول علي الملذات والشهوات بل تحصل بالابتعاد عن الرغبات النفسانية بشكل أفضل إذ سعادة الفرد تحت سعادة المجتمع، وبالتالي فإن سعادة الجميع هي أداء واجباتهم تجاه الآخرين" (فروغي،١٣٧٢، ص ٢٢).

يعتقد الفقيه الفرنسي جورجيه روبر أن المهم في الحقوق فقط الطاعة للقانون وأن السلطات العامة فعالة في تطبيق القانون لا يمكن أن يكون الاتجاه نحو الحقوق الموجودة بمفرده مرضيًا لأنه لم يذكر لماذا وحسب أي قاعدة يجب احترام القانون وتنفيذه. إنه يعتقد أنه من أجل الحصول على أساسيات القانون،

يجب على المرء أن يلجأ إلى عالم الأخلاق، حيث لا تنجح المناقشات العلمية. فهو يعتبر أنّ الأخلاق تحكم القانون ومعايير تقييمه ويقول: إن حقوق كل شعب هي الأخلاق الخاصة بهؤلاء ولا يمكن لأي مشرع أن يشرع دون مراعاة هذه العوامل. في رأيه، القواعد الأخلاقية تحيط بالقانون من جميع الجهات وتؤثر عليه نتيجة لانتصار القوى الداعمة للأخلاق. وهو يعتقد أن الأخلاق هي العامل الرئيسي للقانون ولا تتدخل فقط في إعداد قاعدة قانونية ولكن أيضًا في تنفيذها وتفسيرها. هو يؤمن بضرورة إدراج القوى الدينية والأخلاقية في مبادئ القانون، لأن الأنبياء والزعماء الدينيين وفلاسفة الأخلاق والحكماء بإلهامهم ونظرياتهم كانوا دائمًا قادة القانون. قبل قيامة سيدنا المسيح، اشتق الفلاسفة اليونانيون المبادئ من الفطرة السليمة وطبيعة الأشياء واعتبروا القانون الطبيعي أساس الأخلاق. بعد المسيح، خلقت تعاليمه السماوية أخلاقًا خاصة لا يزال من الممكن رؤية آثارها.

ج) العلاقة بين القانون والأخلاق في الأحاديث الإسلامية

لطالما كانت القواعد الأخلاقية والقانونية تشمل الحياة الاجتماعية للمسلمين منذ قرون، وطريقة معرفتها هي الرجوع إلى الكتب والأحاديث.

في المجتمع الإسلامي، على المسلم واجبات ويشعر أنه ملتزم تجاه أخيه الديني. بالطبع، هذه المهام تكون فعالة عندما تكون من الطرفين. وتتناول الأحاديث الإسلامية هذه الواجبات، كما تهتم الأخلاق الدينية في الإسلام، بالإضافة إلى إصلاح الفرد الإسلام يهتم بحقوق الآخرين. كما جاء في الحديث النبوي: " خيرالناس انفعهم للناس". (نوري، ١٤٠٨، ج١٢،ص٣٩١؛ قاضي قضاعي، ١٤١٢، ج٤، ص٣٦٥) ولا توجد سندات صحيحة لهذا الحديث في الأحاديث والروايات الشيعية ذكر بعد نقل هذا الحديث من لب اللباب للقطب الراوندي أنّه غير صحيح وغالباً ما يتم اقتباسه من مصادر غير موثوقة أو غير جديرة بالثقة، مع ذلك مضمون الحديث صحيح ويمكن للمرء أن يجد أدلة عليه معتمداً علي الآيات والأحاديث، إلا أن الحديث بهذه الكلمات غير موثق سنداً

في أحاديث الشيعة. (خيرالناس انفعهم للناس). أهم حق لكل مسلم أن يحب للآخرين ما يحبه لنفسه، واعتبار ما يعتبره خطأ لنفسه ضاراً بالآخرين.

قال الإمام الصادق (عليه السلام) لمعلي لن خنيس في هذا الصدد: اَيسَرُ حقٍّ منها اَنْ تُحبّ لَهُ ما تُحبُّ لنفسك وتكرَهَ له ما تكرَهُ لنَفْسك". (ابن حنبل، ١٤١٢، ج٤٥،ص١٠٦، بيهقي، ١٤٢٣،ج١،ص٤١٥؛ البناني، ١٤٠٥، ج١، ص٧١٢؛ صدوق، بي¬تا، ج١، ص ٣٥٨). هذا المضمون روي من الإمام الصادق (عليه السلام) ومن غيره من أئمة الشيعة كما ورد هذه الرواية في أمهات كتب الأحاديث السنية، فلذلك يمكن الوثوق أنه هذا الحديث مروي عن المعصوم (عليه السلام). الألباني وهو من أكبر المحدثين المعاصرين أكد علي صحة هذا الحديث في نصوص أهل السنة أنّه في الواقع، أحد الحقوق التي يجب على المسلم مراعاتها هو أن يعامل المسلمين كما يحب أن يعاملوه. لذلك، تملي الأخلاق والقانون أنه بالإضافة إلى الذات، يجب مراعاة مصالح الآخرين وحقوقهم.

والوفاء بالوعد والبعد عن نكوث العهد حق آخر ورد في الروايات كما تؤكد عليه الأخلاق. وبحسب الإمام السجّاد (عليه السلام): من يعد ولا يعمل فهو منافق. وينقل الإمام الصادق (عليه السلام) عن رسول الله (صلى الله عليه وآله)قوله: "مَن كانَ يؤمِنُ باللّه واليوم الاخِرِ فَلْيفِ اذا وعَدَ"(كليني،١٤٠٧، ج٤، ص٦٩؛ ابن شعبه حراني، ١٣٦٧، ص١٣). في الآيات والأحاديث النهي عن الوفاء بالوعد واجب ونكوثه حرام رغم أنّ المشهور في الفقه استحباب الوفاء بالوعد، سبب ذلك إجماع بعض الروايات عليه ولكن كل هذه الأسباب تبدو مشوهة وغير موثوقة.(كلانتري، ١٣٩٤،١٠٢) وهناك روايات كثيرة تؤكد حكم الوجوب. المجموعة الأولي روايات مفادها النهي عن النكوث بالعهد وتوبخه،(ابن شعبه حراني، ١٣٦٧، ص١٤٦) والمجموعة الثانية هي الروايات التي تعتبر نكوث العهد الوعد علامة على النفاق (كليني، ١٤٠٧، ج٢، ص ٢٩٢). والمجموعة الثالثة روايات تري نكوث العهد متناقضاً مع المسلمين (الطوسي، ١٣٦٥، ج٤، ص ١٣٩). المجموعة الرابعة: روايات تعتبر أن نكوث العهد قريب من الكفر.(حر عاملي،١٣٩١ق،ج١٥،ص ٣٤٠).

إن البحث في قواعد الفقه أصبح مشهوراً في بعض الحالات أيضاً، رغم عدم توافقه مع محكمات الكتاب والسنة فهو ضروري كما في المثال السابق. وفي بعض الأحيان يتعارض الحكم الفقهي مع المبادئ الأخلاقية وظاهر الآيات القرآنية. على سبيل المثال في حديث عن أصول الكافي اعتبر الإمام باقر (عليه السلام) جميع غير الشيعة أبناء غير شرعيين. (كليني، ١٤٠٧، ج٢، ص ٦٤) في حين أنه من الواضح أن مثل هذا البيان لا يتوافق مع المكانة العالية للإمامة ولا يتوافق مع ظهور الآية المباركة من سورة أنعام التي تنهى عن سبّ الذين يعبدون الآلهة الباطلة. فتوى المرحوم السيد الخوئي بأن السماح بالكذب والافتراء على بعض الأشخاص الذين يتعرض دينهم للخطر لا يتوافق مع المحاكم الأخلاقية والآيات القرآنية (تبريزي،١٤١٢، ج٢، ص١٢٣) لذلك البحث في هذا المجال مهم وخطير.

يكشف وجود فصل آداب العشرة في الروايات الإسلامية عن حالات كثيرة تشمل الجوانب الأخلاقية والقانونية، كما يستخدم المسلم مبدأ هاماً في اعتبار صحة أمور أخه الديني وهو من القواعد التي لها استخدامات كثيرة في الحقوق الإسلامية ويرد تحت عنوان إصالة الصحة في عمل المسلم في صحة كثير من القضايا التي هناك شك في صحتها. كما أنّه حسب الأحاديث الإسلامية في الأمور الأخلاقية يجب تفسير الكثير من أعمال المسلم علي صحتها وأن يكون لنا نظرة صحيحة تجاهه رغم أنّ مظهر عمله يكون باعثاً للشك والريبة. بينما في مجتمع اليوم، وفقًا لأحد الكتاب المعاصرين، نشهد هجومًا على صواب أعمال المسلم ولا اعتبار أعماله صواباً. وهذا يدل على أن المجتمع الإسلامي ابتعد كثيراً عن الأخلاق الإسلامية.

جدير بالإشارة أن دائرة وحدود كل من هذه القواعد يجب أن تكون واضحة، فمثلاً دائرة قاعدة الصواب هي فقط في عالم الفكر حيث يجب ألا يظن مسلم تجاه أخيه المسلم بسوء ويجب ألا يفوته حسن الظن به. لكن هذا لا يعني أنه في مجال العمل، ينبغي العمل على حسن الظن. على سبيل المثال، لا يجب على الشخص المشاركة في شيء ما مع شخص آخر دون إجراء دراسة وبحث كاف حول شخصيته وهذه الشراكة وأن يحصل علي يقين أنه هو

الشخص المناسب. بل يجب أن يحقق بدقة وتأكد من صدقه، ولا يمكن ترتيب مثل هذه الأمور بمبدأ الصواب وحده.

في الشريعة الإسلامية، يؤكد علماء المسلمين أن الهدف الرئيس هو إقامة العدل وسيادة القيم الأخلاقية في المجتمع البشري، وقد فسروا العدالة على أنها سلوك يتوافق مع القانون. ويؤكدون أن الإنسان يجب أن يتزين باستمرار بالأعمال الأخلاقية من أجل تحقيق ما يراه الله مستحقًا.

للشريعة الإلهية روايات مليئة بالقضايا الأخلاقية وإحقاق العدل وإقامة الحق، مما يدل على أنه منذ بداية الإسلام تمت مناقشة الأخلاق والحق ووجود العلاقة بين الاثنين.

عبّرت روايات رسول الله (ص) وأئمة أهل البيت (عليهم السلام) عن جزء كبير من الأخلاق وعلاقتها بإقامة العدل. لأن إقامة العدل في الحياة الفردية وفي المجتمع تعتمد على القضايا الأخلاقية وتوفر البيئة المناسبة لتنفيذ وتطبيق القوانين.

يقول رسول الله (صلى الله عليه وآله): "إنما بعثت لأتمم مكارم الاخلاق" (متقي هندي،١٤٠١، ج٣، ص١٦؛ بيهقي، ١٤١٤، ج١٠، ص١٩٢). " كما جاء في حديثين آخرين:"انما بعثت لاتمم حسن الاخلاق" (مالك بن انس، ١٤١٣، ج٥، ص١٣٣٠) " بعثت بمكارم الاخلاق ومحاسنها" (مجلسي،١٩٨٣، ج٥، ص٤٠) ثم ورد في مسند أحمد حنبل: إنما بعثت لأتمم صالح الأخلاق.(ابن حنبل، ١٤١٢، ج١٨، ص١٣٧؛ حاكم نيشابوري،ج٩، ص٥٠٠). وقد رُوي بأربع أشكال في مجامع الفريقين وإن كانت مفادها قريبة من بعضها البعض وأنه من الأحاديث التي صدورها من المعصوم (عليه السلام) قطعي.

يوضح (إنما) أن جميع أهداف بعثة النبي (صلى الله عليه وآله) يتلخص في التكامل الأخلاقي للبشر.

النص الأكثر شمولاً في الأحاديث التي تتناول الحقوق والواجبات المتبادلة للإنسان هو رسالة الإمام زين العابدين (عليه السلام) في الحقوق، والموجودة في كتب الأحاديث مثل تحف العقول(ابن حراني، ١٣٦٧، ص٤٢٦) ومن لا يحضره

الفقيه(صدوق، ١٣٦٩، ص٥٧٠) وخصال(نفسه، بلا تا، ص ١٨٦). من الحقوق المنصوص عليها في هذا الحديث القيم، هو حق الأخ في الدين، حق الجار، حق القريب، حق الطفل والأولاد والوالدين والزوجة، حق الطالب والمعلم، حق الجليس والصديق والشريك وحق الوالي والخادم.

والمقصود بالحق في رسالة الحقوق هو الواجبات التي حددها الله للإنسان. وتشمل هذه الحقوق، بالإضافة إلى الواجبات، الأحكام المستحبة الموصى بها، كما أن هذه الحقوق لا تنحصر في الأحكام التي يعتبر انتهاكها إثمًا وعصياناً أو يؤدي إلى تنفيذ عقوبة دنيوية، بل تشمل أيضًا الواجبات الأخلاقية للمؤمن. رسالة الإمام سجاد (عليه السلام) في القانون، لها دور مهم في خلق الضمير الأخلاقي للمجتمع الديني.

يقول الإمام السجّاد (عليه السلام) في رسالته عن القانون:

"وحق أهل ملّتك إضمار السلامة والرحمة لهم والرفق بمسيهم وتآلفهم واستصلاحهم وشكر محسنهم وكف الأذي عنهم وأن تحب لهم ما تحب لنفسك وتكره لهم ما تكره لنفسك"(صدوق، ١٣٦٩، ج٢، ص٦٩؛ ابن شعبه حراني،١٣٦٧، ص١١).

نهج البلاغة نص إسلامي آخر غني بالمواضيع الأخلاقية والشرعية، وقد نصح البشر بمراعاته. يرى الإمام علي (عليه السلام) أن إقامة العدل والإنصاف في المجتمع واجب إلهي.

وفي هذا الصدد يقول: " العدل: الانصاف والاحسان: التفضل". (السيد الرضي، الحكمة ٢٣١) مصدر هذا الحديث في النصوص الشيعية هو كتاب نهج البلاغة، أما في النصوص السنية فقد كان رواه سفيان بن عينه عن علي (عليه السلام) (أبو نعيم أصفهاني ١٩٩٥ ج ٧ ص ٢٩١). كما يعتبر أن أحد الالتزامات الفردية والاجتماعية هو مراعاة العدل والإنصاف من قبل الأفراد في المجتمع، ويعتبر محاربة الظلم والقمع في المجتمع أحد مصادر النهي عن المنكر.

فكتب علي (عليه السلام) في رسالته إلى محمد أبي بكر، والي مصر قائلاً:

"فاخفض لهم جناحك،والن لهم جانبك،و ابسط لهم وجهك،وآس بينهم في اللّحظة والنّظرة،حتي لايطمع العظماء في حيفك لهم، ولاييأس الضّعفاء" (السيد الرضي، رسالة ٢٩)

وفي جزء من الخطاب يكتبه لمحافظ البصرة يقول:

تنكح النساء من اموال اليتامي والمساكين والمؤمنين والمجاهدين الذين افاء الله عليهم هذه الاموال ، واحرز بهم هذه البلاد فاتق الله واردد الي هؤلاء القوم اموالهم ، فانك لم تفعل ثم امكنني الله منك لاعذرن الي الله فيك (السيد الرضي رسالة ٤١) كما يعتبر أمير المؤمنين علي (عليه السلام) إقامة العدل سر النصر قائلاً: "اجعل الدين كهفك والعدل سيفك تنجح من كل سوء وتظفر على كل عدو(آمدي،١٣٣٧، ج١،ص١١).

إن تأثير الإسلام وقواعده الأخلاقية على القضايا القانونية كبير لدرجة أنه لا يمكن لأحد أن ينكره، حتى أولئك الذين لا يلتزمون بالدين. يظهر هذا التأثير في المؤسسات العائلية والأحوال الشخصية، حيث لا تزال العادات الدينية هي القوة الأكثر أهمية في بناء الحقوق.

هناك أيضًا ارتباط بين القانون والأخلاق والمعتقدات في الإسلام، فعلى سبيل المثال، تم وضع قانون العقوبات الإسلامي في شكل نظام قانوني يقلل من مجال الجريمة والانحراف من حيث الثقافة والمعتقدات والأخلاق وكذلك من حيث الحالة الاجتماعية والاقتصادية (مقدمة في الشريعة الإسلامية، ١٣٦٨ش، ص ٣٩٩)

لذلك، يمكن أن نستنتج أن الإنسانية بحاجة إلى كل من الأخلاق والحقوق، وأن الإنسانية تعتمد على كل من الحقوق والأخلاق، وأن الحقوق والأخلاق وحدها لا يمكن أن تكون معيار الإنسانية. "لقد كان للدين الإسلامي المقدس ولا يزال امتياز مراعاة الحقوق والأخلاق معًا، وفي الإسلام يعتبر الصفح والألفة وأعمال الخير من الأمور الأخلاقية المقدسة، كما أن الإلمام بالحقوق والدفاع عن الحقوق هي أمور مقدسة وإنسانية. "(مطهري، ١٣٧٤، ص ١٥٩).

قال الله تعالى في القرآن الكريم: :" ﴿ قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ ﴾"(اعراف: ٢٩)

وقد جاء في آية أخرى من القرآن الكريم : "ان الله يأمر بالعدل والاحسان وايتاء ذي القربي وينهي عن الفحشاء والمنكر والبغي يعظكم لعلكم تذكرون"(نحل،٩٠)

وبحسب الأحاديث والآيات الواردة، من واجب كلّ مسلم مراعاة الحق. والانفصال عن الحق الانفصال عن الله تعالى والابتعاد عن سبيل السعادة. لكن ما يجب ذكره هو أنه في الأخلاق الإسلامية، فإن النية لها الأسبقية على الفعل، والأفكار الأخلاقية الداخلية تتفوق على الأفعال الأخلاقية التي هي نشاط خارجي. حسب الروايات، العبادات والأخلاق أفعال خارجية، تعتمد على كيفية الفعل الداخلي ونوعية أفكار ونوايا المسلمين، وكلما كانت النية أكثر نقاءً، كان الفعل أكثر قيمة.

قال علي (عليه السلام): "النية اساس العمل"(آمدي،١٣٣٧ ، ج١،ص١٤٨).

في الإسلام، يجب القيام بالعمل في سبيل الله وبقصد طاعة أوامر الله سبحانه تعالي، وشرط قبول الفعل أمام الله هو صدق النية واتباع الشريعة المقدسة.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يقبل قول الا بعمل ولا يقبل قول ولا عمل إلا بنية ولا يقبل قول وعمل ونية إلا باصابة السنة" (كليني، ١٤٠٧ق، ج١، صف٧٠) وقد ذكر هذا الموضوع باتفاق بين الفريقين حيث ورد في مجاميع أحاديث الشيعة والسنة. (ابن بطة،١٤٠٢،ج٣،ص١١٤؛مجلسي،١٩٨٣،ج٣٣، ص١٠٨؛ طوسي، ١٤١٧،ج١، ص٤٣٨) وبالمناسبة ما ورد في النصوص الشيعية مثل أمالي الشيخ الطوسي روي من خلال أهل السنة وجزء من الأحاديث المنقولة منهم.

والنتيجة هي أن في الأخلاق الإسلامية، نية ونقاء الضمير أكثر قيمة من الفعل نفسه، والحكم على أفعال الناس لا يتم من خلال المظهر، بل المهم دوافعهم الداخلية. والمقصود بذلك أنّ الإنسان يجب أن يكتمل من الداخل

حتى يتمكن من التفكير بشكل أخلاقي. الهدف ليس إجبار الإنسان على القيام بحركات أخلاقية. طالما أن سلوك كل فرد ليس علامة على التطور الداخلي العميق، فإنّ أفعاله ستكون سلسلة من القيود الاصطناعية والتعاقدية والمؤقتة. وإذا كانت القواعد الأخلاقية لا تستند إلى أصالة الضمير والخصائص البشرية النبيلة، ومهما بدت قيمتها عملياً، ولو كانت ناجحة فإنها لن تتنافس أبداً مع تصرفات الحيوانات.

الشخص المعنوي في الإسلام هو الشخص الذي لديه نية خالصة وفكر أخلاقي داخلي ويتصرف وفقًا لكرامة الإنسان ظاهرياً.

تهتم الأخلاق بتصرفات الإنسان الخارجية والداخلية. في القانون، يتم وضع العديد من الأحكام بما يتناسب مع الإرادة الباطنية ودوافع الشخص. على سبيل المثال، في العقود، تكون الإرادة الباطنية هي العنصر الرئيس في الصفقة.

وغني عن القول أن اجتماعية الحقوق لا تمنع استكشاف الأساس الداخلي لأفعال الفرد، تمامًا كما لا يمكن نسيان حياة المرء على حساب الحياة الاجتماعية، لذا فإنّ القانون لا يخلو من الأخلاق، وفي معظم أحكامه يهتم بالدوافع والمحفزات الداخلية. والقاضي هو حارس الأخلاق كما هو حارس الحقوق وهو يؤدي هذا الواجب معًا. كما يهتم عامة الناس بأهداف الأخلاق بالتشجيع والإنذار، ويكتسبون الأساس لأداء القيم الأخلاقية.

كما يقول أمير المؤمنين :(عليه السلام)

""إنّ قوماً عبدوا الله رغبة فتلك عبادة التّجّار، وإنّ قوماً عبدوا الله رهبة فتلك عبادة العبيد،وإنّ قوماً عبدوا الله شكراً فتلك عبادة الأحرار" (السيد الرضي، الحكمة٢٣٧؛ آمدي،،ج١، ص١٣٠)، وقد ورد في النصوص السنية هذا الموضوع نقلاً عن الإمام السجاد (عليه السلام) (أبو نعيم الأصفهاني، ١٩٩٥، ج٣، ص ١٣٤) والكثير من الأحاديث نسبيًا تم نقلها عن الأئمة (عليهم السلام) في هذا الموضوع .(محمدي ريشهري،١٣٩٢ش، ج٦، ص٧٢).

النتيجة :

الحق مرتبط بالأخلاق ارتباطاً متبادلاً. في الواقع حيثما يتم عرض الحقوق والواجبات، يتم عرض الأخلاق والقانون أيضاً، وهذان العاملان المكمّلان يمنعان الإنسان من ارتكاب الأخطاء، لكن الأخلاق هي التي توجه الحقوق. تؤثر الأخلاق والحقوق على حياة الناس في المجتمع وتنظم علاقاتهم مع أنفسهم ومع الحكومة. يسعى القانون لتحقيق مصلحة المجتمع ويسعى لتحقيق الأهداف الأخلاقية. لا يمكن إتباع القواعد واللوائح دون داعم أخلاقي. طالما لا يوجد دافع داخل البشر لفرض القواعد واللوائح، فلن تنجح الجهود الخارجية. الإكراه والإجبار أسوأ ضمان تنفيذي لسيادة القانون ولا يجوز استعماله إلا عند الضرورة، وبالمقابل فإنّ العقيدة والأخلاق هما الضامن الأفضل لتنفيذ وسيادة القانون.

يمكن القول أنه رفاهية المجتمع هي أحد أهداف الأخلاق بشكل غير مباشر،. الشخص الأخلاقي، على الرغم من أنه يعتبر مراعاة المبادئ الأخلاقية واجبه ويسعى لإرضاء الله سبحانه، لكنه يعلم أن مرضاة الله هي إرضاء عباده. فيعتبر أخلاقيات العبادة في خدمة الناس وله هاجس تجاه بالمجتمع أيضًا. لذلك لا يمكن فصل العالم الداخلي عن العالم الخارجي وإصلاح الفرد عن إصلاح المجتمع. في كثير من الحالات، تلعب الأخلاق دوراً أكثر أهمية من القانون في استعادة حقوق الإنسان. الشريعة الإسلامية التي تقوم على أساس القانون الإلهي، تتأثر بالأخلاق الدينية أكثر ، وحتى معنى الأخلاق في كلام الأئمة هو الأخلاق الدينية. فإن تطبيق القوانين ومستوى العدل وخلق الفضائل الأخلاقية في الإسلام هو مصدر الكمال الروحي والفضيلة. يجب على الإنسان أينما كان أن يحترم حقوق الآخرين، وإلى جانب القواعد القانونية، هناك سلسلة من القواعد الأخلاقية التي توازن بينها. لذلك إذا أزيلت الأخلاق من الحقوق، يفقد الجمال والحنان، ولا يطاع إلا بالقوة والسلطة.

قائمة المصادر والمراجع

إن خير مانبتديء به القرآن الكريم .

١. الأخلاق النظرية، (١٩٧٦) عبدالرحمن البدوي ، الكويت: وكالة المطبوعات.
٢. اخلاق ومذهب، (١٣٨٣) محمد تقي جعفري، ط٢،طهران: موسسه تدوين.
٣. الأمالي، (١٤١٧.) محمد بن حسن الطوسي،قم: دارالثقافة.
٤. الميزان في تفسير القرآن، (١٣٩٢) محمد حسين طباطبايي، قم: مؤسسه مطبوعاتي اسماعيليان.
٥. اخلاق ناصري، (١٣٦٩) نصير الدين طوسي، صححه: مجتبي مينوي- عليرضا حيدري، طهران: منشورات خوارزمي.
٦. اموال ومالكيت، (١٣٩١) ناصر كاتوزيان، ط٣٦، تهران: ميزان.
٧. اصول كافي، (١٤٠٧) أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني، ترجمه إلي الفارسية: جواد مصطفوي طهران: انتشارات علميه اسلاميه.
٨. بلغة الفقية، (بلا تا) محمد بحرالعلوم، حققه: محمد آل بحر العلوم، طهران: منشورات مكتبة الصادق.
٩. بحار الانوار، (١٩٨٣) محمد باقر مجلسي، بيروت: مؤسسة الوفا.
١٠. تحف العقول عن الرسول، (١٣٦٧) حسن بن علي بن حسين بن شعبه حراني، ترجمه إلي الفارسية: احمد جنتي،طهران:اميركبير.
١١. تهذيب الاحكام، (١٣٦٥) محمدبن حسن طوسي، حققه: حسن خرسان، طهران: دار الكتب الاسلامية.
١٢. تاريخ فلسفه، (١٣٧٦) ويل دورانت، ترجمه إلي الفارسية: عباس زرياب، طهران، انتشارات علمي وفرهنگي.
١٣. حلية الأولياء، (١٩٩٥) ابونعيم اصفهاني، بيروت: موسسة الأعلمي للمطبوعات.
١٤. مقدمه تئوري كلي وفلسفه حقوق، (١٣٣٢) دوباكيه، ترجمه إلي الفارسية: محمد علي طباطبايي، طهران: بوذرجمهري.
١٥. تاريخ فلسفه، (١٣٧٥) فردريك كابلستون، ترجمه إلي الفارسية: سيدجلال الدين مجتبوي، طهران: انتشارات علمي وفرهنگي سروش.
١٦. تفسير موضوعي پيام قرآن، اخلاق در قرآن، (١٣٧٧) ناصر مكارم شيرازي، قم: مدرسة الامام علي بن أبي طالب.

١٧. حق وتكليف در اسلام، (١٣٨٤) عبدالله جوادي آملي، قم: مركز نشر اسراء.
١٨. الخصال، (بلا تا) محمد بن علي الصدوق، قم: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية.
١٩. درآمدي به فلسفه اخلاق، (١٣٧٠) اتكينسون آر.اف.، ترجمه إلي الفارسية: سهراب علوي نيا، طهران: مركز ترجمه ونشر كتاب.
٢٠. درآمدي بر حقوق اسلامي، (١٣٦٨) رابطة مدرسين حوزه علميه قم، مكتب التعاون بين الحوزة والجامعة، قم: منظمة دراسة وتأليف كتب العلوم الإنسانية في الجامعات "سمت".
٢١. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، (١٤٠٥) محمد ناصرالدين الألباني، بيروت: المكتب الاسلامي.
٢٢. السنن الكبري، (١٤١٤) احمدبن حسين البيهقي، مكه: دارالبازف.
٢٣. سير حكمت در اروپا، (١٣٧٢) محمد علي فروغي، طهران: منشورات زوار.
٢٤. شعب الايمان، (١٤٢٣ – ٢٠٠٣م) أبوبكر أحمد بن الحسين البيهقي ، لا م: مكتبة الرشد.
٢٥. غرر الحكم ودرر الكلم، (١٣٣٧) عبدالواحد آمدي، قم: دارالكتاب الاسلامي.
٢٦. فلسفة حقوق الإنسان، (١٣٨٣) عبدالله جوادي آملي، ط٤، قم: مركز نشر اسراء.
٢٧. فلسفة أخلاق، (١٣٨٣) ويليام كي فرانكنا، ترجمه إلي الفارسية: هادي صادقي، قم: كتاب طه.
٢٨. فلسفه حقوق، (١٣٥٢) ناصر كاتوزيان، طهران: جامعة طهران.
٢٩. فهرسة غرر، (١٣٧٧) جلال الدين محدث ارموي، ترجمه إلي الفارسية: هاشم رسول محلاتي ، طهران، نشر فرهنگ اسلامي.
٣٠. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، (١٤٠١) متقي هندي، ط٥، لبنان: مؤسسة الرسالة.
٣١. مبادئ القانون، (١٩٩٤م) رمضان ابوالسعود، ونبيل ابراهيم سعد، بيروت: الدار الجامعية.
٣٢. مسنداحمد حنبل، (١٤١٢) احمدبن حنبل، بيروت: المكتب الاسلامي.

٣٣. المسند، (١٤١٢) قاضي قضاعي، بيروت: دار الفكر الاسلامي.
٣٤. مفردات في غريب القرآن، (١٤٠٤) حسين بن محمد راغب اصفهاني، طهران، مكتب نشر الكتاب.
٣٥. من لا يحضره الفقيه، (١٣٦٩) ابن بابويه صدوق، ترجمه إلي الفارسية: صدر بلاغي- علي اكبرغفاري، طهران، نشر صدوق.
٣٦. مجله مطالعات اسلامي فقه واصول، (خريف ١٣٩٤ش) علي اكبر كلانتري، العدد ١٠٢.
٣٧. محجة البيضاء، (بلا تا) محسن فيض كاشاني، قم: موسسه نشر اسلامي.
٣٨. مباني وكليات علم حقوق، (١٣٧٧) جلال الدين مدني، طهران: پايدار.
٣٩. موطا، (١٤١٣) مالك بن انس، دمشق: دار القلم.
٤٠. ميزان الحكمة، (١٣٩٢) محمدي ري شهري، قم: دار الحديث.
٤١. نهج‌البلاغة، (١٣٨٠) امام علي بن أبي طالب(عليه السلام)، ترجمه إلي الفارسية: محمد دشتي، قم: ال طه.
٤٢. مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، (١٤٠٨) ميرزا حسين محدث نوري، لبنان: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لاحياء التراث.
٤٣. معراج السعادة، (١٣٧٨) احمد نراقي، قم: هجرت.
٤٤. نظام حقوق زن در اسلام، (١٣٧٤) مرتضي مطهري، قم: انتشارات صدرا.
٤٥. وسائل الشيعة، (١٣٩١ق) محمد حسن حر عاملي، طهران: مكتبة الاسلامية.
٤٦. تطبيق نظام حقوقي اسلامي با حقوق وضعي معاصر، (١٣٨٢) عباس كعبي، مجلة فقه اهل البيت العلمية الفصلية، السنة ٩، العدد ٣٦.
47. The path of the law, philosophy of law, Oliver, Holmes, New York , edited by: Conrad Johnson, Macmillan publishing company, 1993
48. The international law dictionary: Santa Barbara, Bledsoe, Robert L. and Boczek Boleslaw A. California,1987,